

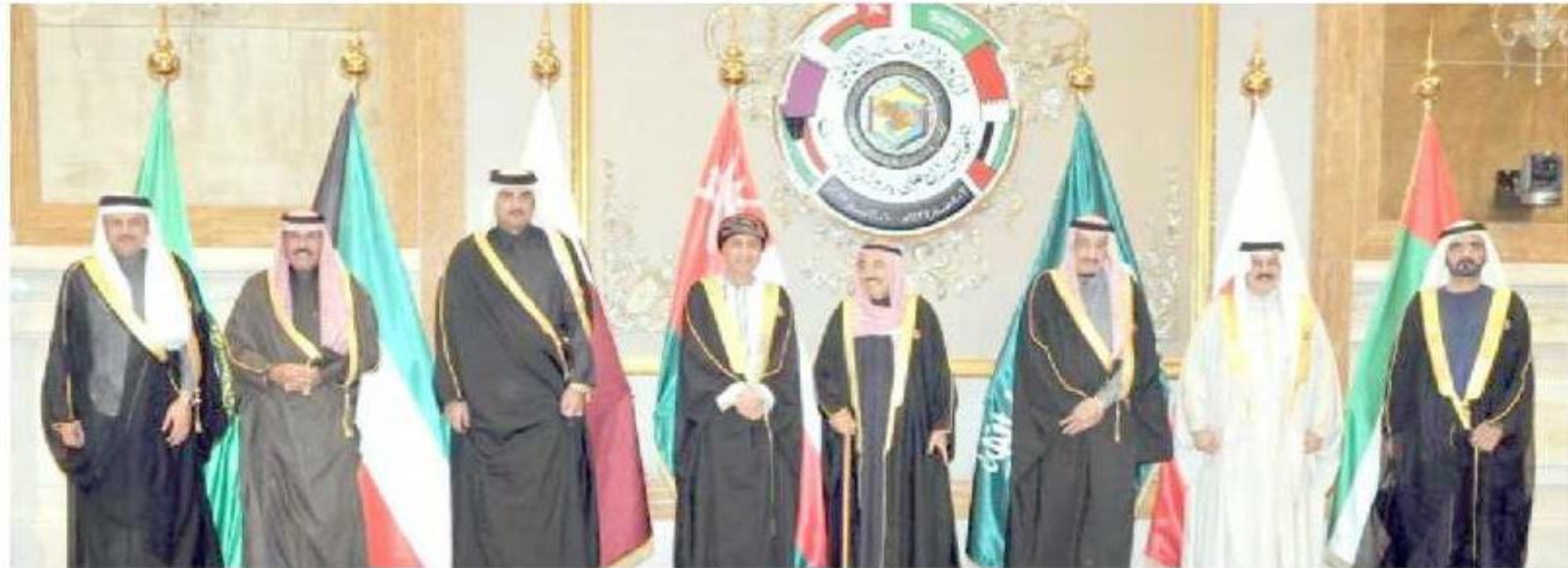
اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 2013-12-12 رقم العدد: 20730 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 10 رقم القصاصة: 1

قرارات مهمة لقمة مجلس التعاون الخليجي

بناء منظومة دفاعية مشتركة والحرص على تكامل الأسواق المالية

إدانة استمرار النظام السوري في الإبادة الجماعية واستبعاده من مستقبل سوريا



نبد الإرهاب بكافة اشكاله وصوره مهما كانت دوافعه

الكويت - من رئيس التحرير

اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة رؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت أمس اجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين لقادة دول المجلس التي عقدت برئاسة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية ورأس وفد المملكة العربية السعودية نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وفي بداية الجلسة رحب صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة رؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام أعمال القمة الرابعة والثلاثين. ثم ألقى صاحب السمو الشيخ نعيم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس الدورة القادمة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي كلمة أرحب فيها باسمه واسم الشعب القطري من ترحيبه بأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لعقد القمة القادمة في دولة قطر.

عقب ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياتي البيان الختامي للدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغبيا يلي نصه:

«كلمة دعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى لدول الخليج العربية في مدينة الكويت، بتاريخ 10-11 ديسمبر 2013م، برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو»

حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالإسارات العربية المتحدة

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلمة عمان
حضرة صاحب السمو الشيخ نعيم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

وشارك في الاجتماع معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياتي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1- هنا المجلس الأعلى بحضور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مقدراً ما ورد في كلمته الافتتاحية، حفظه الله، ومرحبه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

2- عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلتها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله، وحكومته الوفرة، خلال فترة رئاسته للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة.

3- رحب المجلس الأعلى بحضرة صاحب السمو الشيخ نعيم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله، وأعرب عن خالص التهنئة لسموه بمناسبة توليه مقاليد الحكم، داعياً الله أن يده يعونه وتوفيقه لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار لدولة قطر وشعبها العزيز. كما أعرب المجلس عن بالغ التقدير لحضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله، على كل ما بذله من جهود مخلصة في تطوير وتنمية دولة قطر، وتعزيز مسيرة مجلس التعاون، وخدمة قضايا المنطقة.

4- رحب المجلس الأعلى بنتائج أعمال القمة العربية- الأفريقية الثالثة التي عقدت في دولة الكويت خلال الفترة من 18-20 نوفمبر



١٩. بارك المجلس الأعلى قرار إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول مجلس التعاون، مؤكداً أن إنشاء هذا الجهاز سوف يعزز العمل الأمني ويوسع مجالات التعاون والتنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية في دول المجلس ومكافحة الإرهاب. وسابق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية في اجتماعهم (٢٢) الذي عقد في نوفمبر ٢٠١٢ في مملكة البحرين.

20. أكد المجلس الأعلى على مواقف الدول الأعضاء الثابتة بنبد الإرهاب والتطرف، بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأياً كان مصدره، كما نوه بجهود دول المجلس في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتفعيل القرارات ذات الصلة في هذا المجال، مؤكداً تأييده لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية، وتجدد ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات، الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

21. أصدر المجلس الأعلى قراراً يعزز إعارة أعضاء الهيئات العامة وهيئات التحقيق والإعارة العام للعمل لدى الأجهزة المماثلة في الدول الأعضاء.

22. كلف المجلس الأعلى اللجان الوزارية، كلاً فيما يخصه، بدراسة القوانين (الأنظمة) الاسترشادية التي سبق إقرارها، واقتراح التعديلات اللازمة مع وضع مهلة محددة لتحويلها إلى قوانين (أنظمة) وطنية. أما بالنسبة للقوانين الاسترشادية الجديدة فيتم تحويلها إلى قوانين (أنظمة) وطنية خلال مدة زمنية تحددها قرار ذلك القانون (الأنظمة) الاسترشادية.

23. وافق المجلس الأعلى على القانون (النظام) الموحد للسلطة القضائية لدول مجلس التعاون بصيغته المرغوبة بالقرار كقانون (نظام) استرشادي لمدة أربع سنوات، وتسميته «وثيقة التامة للقانون (النظام) الموحد للسلطة القضائية لدول مجلس التعاون».

24. أطلع المجلس الأعلى على مبررات الهيئة الاستشارية بشأن:

- « إنشاء هيئة عامة للغذاء والدواء لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- « إنشاء مركز خليجي مشترك متخصص لصحة العامة والوقائية.
- « الدراسة التقييمية للإستراتيجية الإعلامية لدول المجلس وتطويرها.
- « تقييم وقع وبرامج ثقافة الطفل وكيفية تطويرها.
- « إنشاء هيئة خليجية موحدة للطيران المدني.
- « إقرار إحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة للاستفادة منها؛ كما قرر تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات التالية:
- « التأشير السياحية الموحدة في دول مجلس التعاون.
- « التنمية البشرية في دول مجلس التعاون.
- « تقييم مسيرة مجلس التعاون.
- « دواوين الرقابة المالية والمحاسبية.
- 25. أكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز دور دواوين وأجهزة الرقابة المالية في دول المجلس، وتمكينها من النهوض بمسئولياتها بكل حنية واستقلالية.
- 26. أطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة بشأن الحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى، كما أطلع على تقرير الأمانة العامة بشأن مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، ورغب بدخول اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وسنغافورة حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من سبتمبر 2013م.
- 27. أقر المجلس الأعلى على ارتياحه للتقدم الذي تم إحرازه في الشراكة الاستراتيجية مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية.
- 28. أقر المجلس الأعلى على ارتياحه للتقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية.
- الجانب السياسي
- 29. أشاد المجلس الأعلى بمطالبة المملكة العربية السعودية بإصلاح

9. استعرض المجلس الأعلى توصيات وتكارير التابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في كافة المجالات، وعبر عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة وأخذ بشأنها القرارات اللازمة، وذلك على النحو التالي:

10. اعتمد المجلس الأعلى عدداً من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية بالدول الأعضاء - وأطلع على تقارير متابعة الربط المالي والأمن المالي، وأحيط علماً بسير العمل في الاتحادي النقدي لمجلس التعاون، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة. كما أحيط علماً بأن الدول الأعضاء بدأت في إنشاء مشروع سكة حديد مجلس التعاون، وعمدت الشركات الاستشارية لإعداد التصاميم الهندسية الأولية أو التفصيلية للمشروع لاستكمالها خلال عام 2014م. تشييداً لإنشاء المشروع ومن ثم تشغيله في الوقت التلق عليه في عام 2018م بمشيتة الله.

11. أشاد المجلس الأعلى بالخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قراراته بشأن العمل المشترك في المجالات النصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، وأكد على ضرورة الاستمرار في خطوات التكامل بين دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية.

12. أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تشهده اقتصادات دول المجلس من نمو مستمر، وما تحقق فيها من تنمية شاملة في مختلف المجالات.

الإنسان والبيئة:

13. بارك المجلس الأعلى الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة لمابعة تنفيذ قراره في دورته (23)، بشأن الاهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم واستثمار طاقاتهم، وأكد على ضرورة الاستمرار في تنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية تتناول اهتمامات الشباب

2013م، وأشاد بمضامين الخطاب الهام لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعا، خلال مؤتمر القمة، والداعي إلى تعزيز العلاقات العربية الأفريقية في كافة المجالات وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وإعلان دولة الكويت في هذا الشأن.

8. هنا المجلس الأعلى حضرته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، كما هنا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وشعب الإمارات العزيز، بمناسبة الفوز باستضافة أكتوبر 2013م، مشتملاً للإمارات العربية المتحدة وشعبها مزيداً من التقدم والازدهار.

6. هنا المجلس الأعلى مملكة البحرين على اختيار التامة كأول عاصمة للسياحة الآسيوية لعام 2014م، وذلك لما تتمتع به من انفتاح اقتصادي وتجاري واستثماري وعلاقات متميزة مع دول القارة الآسيوية والعالم وباعتبارها مركزاً لالتقاء الشعوب والحضارات والثقافات.

7. أطلع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعا، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد وتوصيات الهيئة المتخصصة في هذا الشأن، والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي، ووجهوا المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع بمشاركة معالي رئيس الهيئة وفق ما نص عليه قرار المجلس الأعلى بهذا الشأن في دورته الثالثة والثلاثين التي عقدت في الصخبر بمملكة البحرين ديسمبر 2013م.

8. عبر المجلس الأعلى عن تعازيه الصادقة لجمهورية جنوب أفريقيا حكومة وشعباً لوفاء الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا، مشمناً حياته الغنية بالنضال وسيرته الثرية، التي كرسها لقيم التسامح والتضحية ونبد العنف وتجاوز الأحقاد والرغبة في الانتقام لصالح بناء دولة تجاوزت الفصل العنصري وإرثه.

القمة تعلن عن القلق البالغ لخطط بناء المزيد من المفاعلات النووية على ضفاف الخليج

ومقرحاتهم بشأن سبل تعزيز مسيرة مجلس التعاون . بما يحقق المصالح المشتركة لدوله وشعبه . وإطلاعهم على الخطوات التي يتم إنجازها في الخطط والمشاريع التي تم تبنيها خلال مسيرة العمل الخليجي المشترك . وخدمة للأهداف السامية والشغلات المشروعة لأبناء الأمة العربية . وإيماناً منهم بوحدة الهدف والمسير المشترك الذي يجمع شعوب دول مجلس التعاون والشعوب العربية . أدي أصحاب الجلالة والسو ارتياحهم للأدوار التنموية المشهورة لدول مجلس التعاون والداسة لعدد من الدول العربية التي لا تزال تعاني من مشاكل اقتصادية أثرت على أوضاعها السياسية والاجتماعية . صدر في دولة الكويت ١١ ديسمبر ٢٠١٢ م

عقب ذلك ألقى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت . رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى للثقافة التالية أصحاب الجلالة والسو كم سعدنا بوجودكم أخوة أجراء بين أهلكم . على مدى يومين . في فرصة كريمة تبادلنا خلالها وجهات النظر حول القضايا والتحديات التي تواجه بيتنا الخليجي . وتوصلنا - بعون من الله وتوفيقه - ثم بعد نظركم وحكمتكم إلى مجموعة من القرارات . سنسهم بون شك بتعزيز مسيرة عملنا الخليجي المشترك وسنحقق آمال وتطلعات شعوبنا المشنودة . وفي الختام أجدد الشكر لكم لثبوت الدعوة لحضور هذه الدورة . كما لا يفوتني أن أشكر معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزباني . والأمراء والسامعين وجهاز الأمانة العامة والشكر موصول إلى سكرتارية الأمانة العامة وإلى كافة اللجان العاملة في الإعداد لأجتماعات هذه الدورة ولكل من شارك في الترتيب والتنظيم لها ومن لم تسعني الإشارة إليه على كل ما بذلوه من جهود مقدرة ومشكورة .

صحتكم - رعاية الله وحفظه - ورافقتكم عنابته . متطلعين بكل أمل وتفاؤل - بأن الله تعالى - إلى لغائنا في الدورة القادمة في دولة قطر الشقيقة بضيافة أخينا العزيز صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني .

الأخوية بين دوله . وباعتبارها عاملاً أساسياً ومهماً لتحقيق مصالح أبناء دول المجلس .

وجه أصحاب الجلالة والسو قادة دول مجلس التعاون إلى ضرورة العمل على تحقيق مزيد من الإنجازات التنموية بما يليي آمال وتطلعات أبناء دول المجلس .

وأكدوا على ضرورة تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس التعاون بكافة مجالاتها . وأجراء مراجعة شاملة للقرارات التي لم تنفذ . وإيجاد الآليات المناسبة لسرعة تنفيذها . ووجهوا الأمانة العامة إلى العمل على إيصال تلك القرارات إلى المواطن الخليجي بالطريقة المناسبة للإطلاع على مضامينها والعمل بموجبها تحقيقاً للمصلحة التي من أجلها أصدرت .

وأكد أصحاب الجلالة والسو على أهمية مواصلة العمل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون . وتذليل العقبات في طريق السوق الخليجية المشتركة . واستكمال متطلبات الانتماء الجمركي سعياً لزيادة التبادل التجاري بين دوله . واستكمال خطوات الاتحاد النقدي وصولاً إلى العملة الخليجية . بما يحقق التطبيق الشامل لنموذج الاتفاقية الاقتصادية . ووفق برامج زمنية محددة . وتأكيذاً للنجاح الذي تم في إنجاز الربط الكهربائي الذي شهد انطلاقته في قمة الكويت في عام ٢٠٠٩ م . وجه القادة إلى التسريع في برامج تكامل البنية التحتية في دول المجلس بما في ذلك شبكة سكة الحديد التي تم إنجاز الدراسات المتعلقة بها . واستكمال دراسات الربط المائي . وتعميق جهود دول المجلس في الحفاظ على البيئة . وبارك القادة الجهود الخيرة الرامية إلى استثمار طاقات الشباب في دعم جهود مجلس التعاون لتحقيق المزيد من الإنجازات على كافة الأصعدة . والتأكيد على أهمية تطوير البرامج التي تخدم قطاع الشباب بهدف صفق قدراتهم والاستفادة من عطاءاتهم بما يعزز الترابط الشباني الخليجي .

وتكلف القادة الأمانة العامة بالتواصل مع الرأي العام الخليجي . ومواطني دول المجلس . والكتاب والمفكرين للتعرف على آرائهم

الأمن ذات الصلة . وخاصة الانتهاء من صيانة العلامات الحدودية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٩٢ / ٨٣٣ . والتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن ترتيبات عملية صيانة التعين المادي للحدود مع دولة الكويت . وأشار بتوقيع العراق مع الأمم المتحدة الاتفاق الخاص باستلام مبالغ التعويضات المستحقة للمزارعين العراقيين تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٨٩٩ / ١٩٩٤ .

١٤ . رحب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ / ٢٠١٣ . الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لتابعة هذا الملف . وقد جاء ذلك ثمره للتطور الإيجابي للعلاقات بين دولة الكويت وجمهورية العراق والزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين . وما تمخض عن هذه الزيارات من توقيع اتفاقيات هامة للطرفين بشأن المسائل الثنائية والالتزامات الدولية . وأكد المجلس الأعلى دعمه لهذا القرار . واعتبار أن مسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية ذات طبيعة إنسانية بحتة . أملاً مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن . أزمة مسلمي ميانمار .

١٥ . أدان المجلس الأعلى جوداً المجازر الوحشية بحق المواطنين المسلمين في ميانمار . وما يتعرضون له من انتهاكات واسعة لحقوقهم . داعياً حكومة ميانمار إلى ضمان حقوق مواطنيها المسلمين وحمايتهم . كما دعا إلى تحرك جماعي ضمن أطر الأمم المتحدة . والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة . لتعالجة هذه الانتهاكات الإنسانية .

١٦ . دعم جمهورية جيبوتي إدراكاً لأهمية منطقة القرن الأفريقي . ودعمها لجهود التنمية في دوله . فقد قرر المجلس تقديم دعم تنموي لجمهورية جيبوتي بقيمة مائتي (٢٠٠) مليون دولار أمريكي . لتسويل مشاريع تنموية على مدى السنوات الخمس القادمة . وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع دولة الرئاسة مباشرة بتنفيذ برنامج الدعم المقدم لجمهورية جيبوتي .

١٧ . الجعيد للأمين العام :

١٨ . قرر المجلس الأعلى تجديد تعيين معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزباني أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من الأول من أبريل ٢٠١٤ م . وذلك تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام . وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس . متمنياً لعاله التوفيق والنجاح في مهامه خلال الفترة القادمة .

١٩ . عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح . حفظه الله ورعاه . ورئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى . ولحكومته الرشيدة . ولشعب دولة الكويت العزيز . وللحفاوة وكرم الضيافة . ومشاعر الأخوة الصادقة التي قول بها إخوانه أصحاب الجلالة والسو قادة دول المجلس والوفود المشاركة .

٢٠ . ورحب أصحاب الجلالة والسو قادة دول مجلس التعاون . بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر . حفظه الله ورعاه . لعقد الدورة القادمة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دولة قطر . في العام القادم ٢٠١٤ م .

٢١ . إثر ذلك تلا معالي الأمين العام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزباني إعلان الكويت . وفيما يلي نصه :

٢٢ . إن أصحاب الجلالة والسو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجتمعين في الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى في دولة الكويت يومي ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٢ م . إذ يدركون التحديات والخاطر التي تهدد أمن واستقرار دول المجلس . وما يستوجب تعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك الأخطار والتحديات . وتحصين دول مجلس التعاون من تداعياتها .

٢٣ . وتأكيداً لعزم دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك . وانطلاقاً من أهمية تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي . ولتفعيل كافة القرارات التي صدرت عن مجلس التعاون . وخاصة ما يتصل منها بالجانب الاقتصادي لأهميتها البالغة في تعزيز الروابط

انتقالية سورية . ذات صلاحيات تنفيذية كاملة . وفقاً لبيان جنيف ١ في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ م . مؤكداً أن أركان النظام السوري الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري يجب أن لا يكون لهم أي دور في الحكومة الانتقالية أو مستقبل سوريا السياسي .

الشأن المصري :

٢٤ . أعرب المجلس الأعلى عن ثقته في خيارات الشعب المصري الشقيق . وحرصه على كل ما يحفظ أمن جمهورية مصر العربية . واستقرارها . ومقدرات شعبها . مؤكداً رفضه الشام للتدخلات الخارجية في شئون مصر الداخلية . ووقوف دول مجلس التعاون مع مصر وشعبها العزيز . ودعم اقتصادها . معرباً عن ثقته بأنها ستستعيد موقعها الريادي والتاريخي . وأهميتها الحيوية للأمتين العربية والإسلامية .

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي - الإسرائيلي :

٢٥ . أكد المجلس الأعلى أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م . وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية . طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة . ومبادرة السلام العربية .

٢٦ . رحب المجلس الأعلى بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية . وبدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين . أملاً نجاح هذه المفاوضات . داعياً المجتمع الدولي الاستمرار في دعم مساعي الشعب الفلسطيني السلمية لتبيل حقوقه الوطنية المشروعة . وفي هذا الصدد . أدان المجلس الأعلى إمعان إسرائيل في سياسات الاستيطان . والحصار الجائر وضيم الأراضي التي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية . مطالباً باتخاذ خطوات ملموسة لرفع الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق .

الشأن اليمني :

٢٧ . ناقش المجلس الأعلى آخر المستجدات على الساحة اليمنية . وحث كافة القوى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل على تعظيم المصالح العليا لليمن . والخروج بقرارات توافقية تحل قضايا الشعب اليمني الشقيق وآماله . وتحفظ أمن اليمن واستقراره ووحدته .

٢٨ . أشاد المجلس الأعلى بالجهود التي يبذلها فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي في قيادة الرحلة الانتقالية تنفيذاً للمبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية . وأكد دعمه لكل ما يحقق أمن اليمن وتنميته وإزماره .

٢٩ . أدان المجلس الأعلى الجريمة الإرهابية التي استهدفت مجمع وزارة الدفاع في العاصمة اليمنية صنعاء . مؤكداً ووقوف دول المجلس مع اليمن في كل ما يتخذ من إجراءات لحفظ أمن اليمن الشقيق واستقراره .

الشأن اللبناني :

٣٠ . أدان المجلس الأعلى التفجيرات الإرهابية التي وقعت في لبنان والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء . داعياً كافة الأطراف والقوى اللبنانية إلى تعظيم المصلحة الوطنية . وسرعة تشكيل الحكومة اللبنانية بما يحفظ للبنان كيانها ويحفظ تداعيات الأزمة السورية . مطالباً بخروج ميليشيات حزب الله من سوريا .

الشأن العراقي :

٣١ . أدان المجلس الأعلى تعرض منطقة حدودية سعودية لإطلاق صواريخ من الأراضي العراقية . مما يهدد أمنها كغيره من القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار . منبهاً إلى العواقب السلبية لثل هذا العمل . ويدعو المجلس الأعلى الحكومة العراقية لتعمل مسئوليتها في هذا الشأن .

٣٢ . أدان المجلس الأعلى حواث التفجيرات المتكررة في عدد من المدن العراقية . التي سقط جراحها العديد من الأبرياء . معتبراً ذلك عملاً إجرامياً يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي وكافة القيم الإنسانية . مؤكداً على مواقفها الثابتة تجاه العراق . والمتعلقة في أهمية الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية . وحث الدول الأخرى على اتباع النهج ذاته . ودعم جهود المسالمة العراقية لإنجاح العملية السياسية في العراق . لتحقيق الأمن والاستقرار .

٣٣ . رحب المجلس الأعلى بتعاون العراق في تنفيذ قرارات مجلس

مجلس الأمن الدولي . لتسكينه من القيام بواجباته وتعمل مسئولياته تجاه الأمن والسلم الدوليين . واعتبر المجلس الأعلى أن موقف المملكة العربية السعودية يعبر عن اهتمامها التاريخي بقضايا الأمتين العربية والإسلامية . وتسكها الثابت بالشرعية الدولية . ورحمتها الصادقة في تعقل دور مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة . شامساً مع الدعوات العالمة بهذا الشأن . لجعل العالم أكثر تعاوناً وأمناً واستقراراً .

٣٤ . جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الراضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث . طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة . والتي شملت عليها كافة البيانات السابقة . وأكد المجلس الأعلى في هذا الخصوص على التالي :

• دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى . وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة .

• اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولا يايه ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث .

• دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لسامي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

العلاقات مع إيران :

٣٥ . أكد المجلس الأعلى على أهمية توثيق علاقات التعاون بين دول المجلس وإيران على أسس ومبادئ حسن الجوار . وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . واحترام سيادة دول المنطقة . والامتناع عن استخدام القوة . أو التهديد بها .

٣٦ . رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون . أملاً أن تتبع هذه التوجهات خطوات ملموسة . وبما ينعكس إيجاباً على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة .

البرنامج النووي الإيراني :

٣٧ . رحب المجلس الأعلى بالاتفاق الشهيدي الذي وقعه مجموعة ٥ + ١ مع إيران في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف . باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودام بشأن البرنامج النووي الإيراني . يبني القلق الدولي والإقليمي حول هذا البرنامج . ويعزز أمن المنطقة واستقرارها . ويسهم في إخلانها من كافة أسلحة الدمار الشامل . بما فيها الأسلحة النووية . وأكد المجلس الأعلى على أهمية التكثيف الدقيق . والكامل لهذا الاتفاق بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الوضع العربي الراهن :

سوريا :

٣٨ . أدان المجلس الأعلى بشدة استمرار نظام الأسد في شن عملية إبادة جماعية على الشعب السوري الشقيق . مستخدماً فيها كافة أنواع الأسلحة الثقيلة والأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً . وتأثير ذلك وتداعياته على أمن المنطقة واستقرارها . داعياً إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية من سوريا . وأكد المجلس دعمه لكافة الجهود الدولية الهادفة للتوصل إلى اتفاق داخل مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار تحت الفصل السابع لتأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من الشعب السوري الشقيق . وعدم السماح لنظام الأسد بتسييس الأزمة الإنسانية . بالمزيد من الماطقة والتسويق . وفي هذا الشأن رحب المجلس الأعلى بإعلان دولة الكويت استضافتها الكريمة لخمس المائتين الثاني مطلع العام القادم ٢٠١٤ . بهدف توفير الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري . داخل سوريا وخارجها . ويدعو المجلس الأعلى دول العالم والهيئات الدولية ذات العلاقة للمشاركة بفعالية في هذا المؤتمر بغية تحقيق أهدافه الإنسانية .

٣٩ . أكد المجلس الأعلى على أهمية المحافظة على سيادة سوريا ووحدتها وسلامه أراضيها . ودعمه لقرار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية . باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري . المشاركة في مؤتمر جنيف ٢ . بما يؤدي إلى تشكيل حكومة